على هامش الصراحة

مقادير الفرح، وسموم الأمل

■ إحسان شمران الياسري

بمقدار ما أتعبتنا الأيام ونحن نلهث لالتقاط الفرح، فنحن ماضون للاستزادة منه، وكأننا لا نُفرّق بين التعب والملل واليأس، مولين وجوهنا للأمل مهما كانت الصعاب. ولم نتعب لأننا لا نجد الخبز، فخير العيش أن نقتسما، وخيرات بلادنا اكبر من أن ندعّي العوز والفاقة والبحث عن مانحين ليرسلوا لنا الخبز والأدوية بالطائرات الحوّامة!!..

ولم نمرّ بالجفاف الذي يُعانيه أخوة لنا في الأرض، فلدينا عُقدا الرافدين حيث تتزين بهما جبهة العراق..

فلماذا نتعب ونحن أحفاد الذين انطلقت من بين عيونهم ومن رحاب صدورهم حضارة الإنسانية وتعاليمها للخير والمدنية. إنها قصة نكاد لا نُحصي ثناياها إذ ننغمس في أول أسئلتها.. وليتنا نُطيق صبراً فلا نسأل، وليتنا لا نستمع لأسئلة الآخرين..

وأول الأسئلة العجيبة (كيف دخلنا هذه المتاهة؟).. و(من الذين أدخلنا بها). و(كيفَ تزحزحت هذه الأمة الرائدة وانكفأت في الجُبّ على رأسها؟). و(من الذي يضع كل يوم أثقالا أخرى على صدرها كي يحول دون مغادرتها تلك الظُلمة؟). و(من ننتظر؟)، و(لأي يد نتطلع كي تمتدُ إلينا وترفعنا؟). و(هلّ بقي من امتنا ما هو خارج هذا الغيهب العجيب كي ينقذها؟).

و(كيف تسنى له أن يبقى حُرا إذا أطبق الشر علينا؟).

لا ندري، أي الحزن نقاوم، وبأي (مُتون) أتعبها حمل النفس.. فلم يشكّ السياب، ولم يكذب، إذ قال (أنا المسيحُ يجرُ في المنفى صليبهُ)، ولم يندم الجواهري إذ تمنى (لو ذاك الشراع الرخص له كفنٌ، يُحاك منه غداة البين يطويه..).. فما قصة الوطن الذي نحن فيه وليس فيه.. وكأننا نتفرج في النوم على حلم (كثيف) المعنى، ونأمل، ونحن في النوم، أن نصحو لننسى..

لقد صرنا نفرح عندما تصدر عبارات ودية من نواب القائمة العراقية تجاه نواب دولة القانون، ونفرح إذ يؤيد نائب من دولة القانون كلام نائب من العراقية.. فيا للمصيبة أن يكون سبب فرحنا كلمة أو إطراء من سياسي لآخر، على قضية قد تكون بلا معنى.. تصوّروا!!

أيها النواب العراقيون: هل ستحمون مصالح الشعب الذي انتخبكم؟

الحقيقة حول اتفاقية الغاز بين وزارة النفط العراقية و شركتي شل ومتسوبيشي

موجز مبتسر:

قامت وزارة النفط في الشهر الماضي بالتوقيع على اتفاقية الغاز مع شركتي شل ومتسوبيشي. ولقد طلبت لجنة النفط والغاز في مجلس النواب العراقي من تلك الوزارة نسخة من اتفاقية الغاز أو العقد المبرم بينها وبين الشركتين المذكورتين لدراسته وتقديم التوصية المناسبة للمجلس. إلا أن وزارة النفط لم تقدم العقد بكامله وبتفاصيله وملحقاته إلى ممثلي الشعب العراقي – إذ بقي طي الكتمان – وقدمت، بدلاً من ذلك، موجزاً للعقد بخمس صفحات وردتني نسخة منه. وبعد الاطلاع على ذلك الموجز، لا يسعني إلا أن أقدم مناشدتي مجلس النواب الموقر - ولربما للمرة الأخيرة – طالباً منه رفض هذه الاتفاقية حماية لمصالح الشعب العراقي وإيجاد وسيلة أخرى للسيطرة على الغاز العراقي واستغلاله لمصلحة البلاد فقط، كما تجري الأمور في السعودية وإيران والكويت. وأبدأ هذه المناشدة بخلاصة تنفيذية لما كتبت.

د. محمد علي زيني

خلاصة تنفيذية

أولاً: إن الذي زودتكم به وزارة النفط، يا مجلس النواب الموقر، هو مجرد موجز مبتسر للعقد يتكون من خمس صفحات من معلومات منتقاة وأرقام معدلة أريد بها تقديم صورة وردية لاتفاقية الغاز.

ثانياً: إن اتفاقية الغاز هذه تبدو مجحفة بحق العراق، ولربما كانت ستبدو أكثر إجحافاً بكثير فيما لو قامت الوزارة بتقديم العقد بكامله وبجميع ملحقاته وتفاصيله.

ثالثا: إن وحدة تسييل الغاز بكلفة ٤،٤٠٠ مليون دولار، وهي كلفة أولية ستزداد كما ازدادت الكلفة الكلية من ١٢ مليار دولار إلى ١٧،٢ مليار دولار والتي بدورها ستزداد أيضاً، لا حاجة لها وإنما يُراد بها توريط العراق منذ البداية باستثمارات ضخمة في بنية تحتية متكاملة لتسييل الغاز العراقي حتى يبقى بعد ذلك أسيراً لتلك الاستثمارات وهي صُمّمت أساساً لمصلحة شل وحليفتها الأصغر متسوبيشي.

رابعا: إن معدل العوائد المالية التي ستدخل الميزانية العراقية من هذا المشروع ستكون بحدود ١،٢٤٥ مليون دولار سنويا. إن هذا المبلغ تافه جداً إذا ما قورن مع العوائد السنوية الناتجة من تصدير النفط حالياً، فكيف إذا صعد إنتاج العراق من النفط إلى ثلاثة أضعاف ما ينتجه حالياً؟ إن هذا المبلغ السنوي التافه لا يستحق من أجله تعريض الاقتصاد العراقي إلى أذىً كبير كما سنوضح أدناه.

خامسا: إن الغاز منافس للنفط، فلا يجوز من الناحيةً الاقتصادية تصدير الغاز ذي الريع القليل لينافس النفط ذا الريع الأكبر، والعراق دولة نفطية وليس دولة غازية.

سادساً: ظهرت إلى العلن مؤخراً مطالعة قانونية حول اتفاقية الغاز من قبل المستشار القانوني لرئيس مجلس الوزراء تبين تعارض الاتفاقية مع العديد من القوانين العراقية، ولم تضمّن تلك المطالعة في موجز وزارة النفط، ولا يُعرف كيف سُوّيت تلك المشاكل القانونية.

سابعاً: أوصي برفض اتفاقية الغاز جملة وتفصيلاً لضررها البليغ على الاقتصاد العراقي الذي سينشأ من خنق قطاعات الاقتصاد العراقي الإنتاجية، وبالأخص قطاع الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي، المستندة إلى استغلال الغاز العراقي الرخيص كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية وكمادة خام أولية.

رأي مُفصّل

يمكن النظر إلى اتفاقية الغاز موضوعة البحث على ضوء حالتين مختلفتين، هما حالة الإجبار وحالة الاختيار:

حالة الإجبار

إن هذه الحالة تعني أن الطرف العراقي، وهي وزارة النفط، مُرغمة أو مُكرهة على القبول بهذه الاتفاقية والانصياع لما تمليه حيثياتها، وذلك لأسباب لا يعلمها إلا الله و"الراسخون في العلم"! في هذه الحالة يتعين علي أن أنظر إلى هذا الأمر باعتباره مشروعا استثماريا بحتا بين وزارة النفط كطرف وشركتي شل ومتسوبيشي كطرف آخر، ثم القيام بتقييمه من الناحية الاقتصادية ومن منظور وزارة النفط كمستثمر فقط، دون الالتفات إلى ما سيوقع هذا المشروع من أضرار جسيمة على الاقتصاد الكلي للبلاد. ومن أجل القيام بهذه المهمة لابد من توفر الكثير من المعلومات التي لم تتوفر. ذلك أن وزارة النفط امتنعت عن تقديم العقد بكامله إلى مجلس النواب، وبدلاً من ذلك اكتفت بتقديم موجز مبتسر للعقد يتكون من خمس صفحات من معلومات منتقاة وأرقام معدلة أريد بها تقديم صورة وردية لاتفاقية الغاز. ورغم ذلك الانتقاء والتعديل فإن اتفاقية الغاز هذه تبدو مجحفة بحق العراق، ولربما كانت ستبدو أكثر إجحافاً بكثير في ما لو قامت الوزارة بتقديم العقد بكامله وبجميع ملحقاته وتفاصيله وتفاصيله إلى لجنة النفط والغاز في مجلس النواب من أجل الدراسة المتمعّنة.

على أن الأمر الذي بدا لي مهما جداً من حيث وزنه في المصروفات الاستثمارية من جهة وكشفه عن النوايا الأساسية لشركة شل من جهة أخرى، هو تشييد وحدة تسييل الغاز بكلفة ٤،٤٠٠ مليون دولار. فمن ناحية كلفة هذه الوحدة نجد أنها تبلغ ٢٦،٦٪ من كلفة الاستثمار الكلية. ولكن هذه الكلفة إنما هي أولية تقديرية لربما تمثل الرقم الأقل من بين عدة تقديرات، لمجرد تزيين فكرة تصدير الغاز بهيئة سائلة، علما أن مثل هذه الكلفة تأخذ بالتصاعد عادة – وينطبق هذا الأمرعلى الإنشاءات الأخرى للمشروع – كلما ارتفعت أسعار النفط وكلما ازداد زخم الطلب على شركات الإنشاء، ما يؤدي بالنهاية إلى مضاعفة الكلفة المقدرة أو تجاوز الضعف في العديد من الحالات. ولنا دلالة على ذلك في ازدياد المبلغ الكلي المقدر لإكمال هذا المشروع من نحو ١٢ مليار دولار عندما أعلن عن المشروع في البداية إلى ١٧،٢ مليار دولار كما هي الكلفة الكلية المخمنة الآن. ولنا في هذا الأمر مثل آخر – ومع شركة شل بالذات – حين تعاقدت الأخيرة مع روسيا لاستغلال الغاز في جزيرة سخالين بما يسمى "مشروع سخالين ٢"، إذ تجاوزت الكلفة النهائية ٢٤ مليار دولار في حين قدرت الكلفة في البداية بنحو ١٠ مليارات دولار فقط.

لا أعرف لماذا يراد من العراق تصدير غازه الطبيعي بهيئة سائلة ولا تفصل العراق عن أسواق الاستهلاك بحار.إن الدول المستهلكة للغاز قريبة من العراق، ويمكن نقل الغاز إليها بواسطة الأنابيب على اليابسة، وهي وسيلة أرخص من نقله بحالة سائلة نظرا لقصر المسافة. فبيع الغاز العراقي – هذا إذا فاض على الطلب المحلي – يمكن أن يكون في منطقة الخليج العربي، كما يمكن أن يتجه شمالا إلى تركيا أو غربا نحو سوريا ليتصل هناك بأنبوب الغاز العربي الذي يحمل الغاز المصري إلى الأردن ثم شمالا إلى سوريا وتركيا مع فرع منه إلى لبنان. ويمكن تصدير الغاز الذي يحمله هذا الأنبوب من تركيا إلى أوروبا سواء بصفة مستقلة أو بالاتصال مع أنابيب تنقل الغاز المصدر لأوروبا من منطقة بحر قزوين أو حتى من إيران إذا تمكنت الأخيرة من تصدير غازها لأوروبا. ولكن، وكما يبدو من العقد، أن نية شل المبيتة هي توريط العراق منذ البداية باستثمارات ضخمة في بنية تحتية متكاملة لتسييل الغاز العراقي حتى يبقى بعد ذلك أسيراً لتلك الاستثمارات وهي صُمّمت أساساً لمصلحة شل وحليفتها الأصغر متسوبيشي.

حالة الاختيار

تعني هذه الحالة أن العراق ليس مجبوراً على الاتفاق مع شركة شل – أو أي شركة أخرى لهذا الغرض – فهو حر بالتصرف في موارده من الغاز الطبيعي، ويمكنه رفض الاتفاق إذا كان مضراً بمصالحه الاقتصادية. في هذه الحالة أوصي برفض اتفاقية الغاز موضوعة البحث جملة وتفصيلاً لسبب أساسي يعلو على جميع الأسباب التي ذكرتها أعلاه، ألا وهو ضررها الكبير على الاقتصاد العراقي الذي سينشأ من خنق قطاعات الاقتصاد العراقي الإنتاجية، وبالأخص قطاع الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي المستندة إلى استغلال الغاز العراقي الرخيص كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية وكمادة خام أولية (لقيم) رخيصة أيضا في مختلف الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية.

إن الاقتصاد العراقي، ولأسباب أصبحت معروفة للجميع، قد تدهور تدهوراً رهيبا. فصناعاته ماتت وزراعته أصبحت تشرف على الموت. إن المطلوب من العراقيين الوطنيين – وبالأخص إذا كانوا بموقع المسؤولية مثل أعضاء لجنة النفط والغاز في مجلس النواب العراقي – طرق شتى السبل لإعادة الحياة لعامة القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها قطاعا الصناعة والزراعة وهما القاطرة التي ستجر القطاعات الاقتصادية الأخرى على طريق النمو المستدام من جهة وخلق فرص عمل ذات دخل مجزٍ لأبناء الشعب العراقي من جهة أخرى.

إن العراق أصبح، كما هو معروف، متخلفاً تكنولوجيا، كما هو متخلف من حيث إنتاجية اليد العاملة، نتيجة لما عاناه خلال الأربعة عقود الماضية من قهر وحروب وحصار اقتصادي وسوء إدارة وفساد. إن أهم وسيلة متوفرة لإنعاش قطاعي الصناعة والزراعة في ظل التخلف التكنولوجي وانحطاط الإنتاجية هو الاعتماد على رخص طاقته ومواده الأولية، وهنا يأتي الدور الحيوي للغاز العراقي ذي الوفرة العظيمة.

إن الغاز الطبيعي موضوع الاتفاقية بين وزارة النفط وشركتي شل ومتسوبيسي هو غاز مصاحب لاستخراج النفط من حقول الرميلة والزبير وغربي القرنة (مرحلة أولى)، وهو رخيص بطبيعته كونه مادة عرضية ليس مقصوداً لذاته في العملية الإنتاجية وإنما المقصود هو النفط. وهو رخيص من جهة أخرى لكونه يُستهلك محلياً (لإنتاج الطاقة أو كلقيم) ،وهو بهذا لا يتحمل كلفة النقل كما لو تم نقله من أجل استهلاكه في ألمانيا أو اليابان مثلا، علماً أن كلفة النقل تعادل نحو ثلث السعر النهائي للغاز. وأخيراً، واستناداً إلى هذا المنطق تمكنت السعودية – وقد أحسنت صنعاً – من إقناع منظمة التجارة العالمية، خلال الحوارات المضنية لدخولها كعضو بتلك المنظمة، بأن منتجاتها الصناعية المستندة إلى الغاز السعودي كمصدر طاقة أو كمادة أولية إنما هي رخيصة بطبيعتها نتيجة لرخص الغاز المستعمل وليس نتيجة لدعم الأسعار، علماً أن منظمة التجارة العالمية لا تقبل بدخول أسواق الدول الأعضاء منتجات مدعومة الأسعار لأن ذلك يؤسس لمنافسة غير عادلة. وتتعرض عادة المنتجات مدعومة الأسعار في أسواق الأعضاء – وهي الأسواق الأهم والأكبر في العالم لكونها تستحوذ على التجارة العالمية – إلى رسوم جمركية إضافية تعادل مقدار الدعم. ونتيجة لرخص الغاز السعودي (٧٥ سنتا لكل ألف قدم مكعب أو ما يقارب مليون وحدة حرارية بريطانية) أصبحت المنتجات السعودية البتركيمياوية تغزو أسواق أوربا وأمريكا واليابان رغم كون تلك الدول رائدة في الصناعات الكيمياوية والبتركيمياوية.

والآن تأتي شركة شل بوسيلة أوبأخرى لتقنع وزارة النفط العراقية من خلال الاتفاقية موضوعة البحث ببيع الغاز الخام المنتج من الحقول المذكورة إلى الشركة المشتركة، شركة غاز البصرة (BGC)، بالأسعار العالمية – وهي عملية مغرية لمن لا عقل له ولكنه سم مدسوس في عسل – لكي تقوم تلك الشركة بمعالجة الغاز النفط والغاز في مجلس النواب العراقي – طرق شتى السبل لإعادة الحياة لعامة القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها قطاعا الصناعة والزراعة وهما القاطرة التي ستجر القطاعات الاقتصادية الأخرى على طريق النمو المستدام من جهة وخلق فرص عمل ذات دخل مجزٍ لأبناء الشعب العراقي من جهة أخرى.

إن العراق أصبح، كما هو معروف، متخلفاً تكنولوجيا، كما هو متخلف من حيث إنتاجية اليد العاملة، نتيجة لما عاناه خلال الأربعة عقود الماضية من قهر وحروب وحصار اقتصادي وسوء إدارة وفساد. إن أهم وسيلة متوفرة لإنعاش قطاعي الصناعة والزراعة في ظل التخلف التكنولوجي وانحطاط الإنتاجية هو الاعتماد على رخص طاقته ومواده الأولية، وهنا يأتي الدور الحيوي للغاز العراقي ذي الوفرة العظيمة.

إن الغاز الطبيعي موضوع الاتفاقية بين وزارة النفط وشركتي شل ومتسوبيسي هو غاز مصاحب لاستخراج النفط من حقول الرميلة والزبير وغربي القرنة (مرحلة أولى)، وهو رخيص بطبيعته كونه مادة عرضية ليس مقصوداً لذاته في العملية الإنتاجية وإنما المقصود هو النفط. وهو رخيص من جهة أخرى لكونه يُستهلك محلياً (لإنتاج الطاقة أو كلقيم) ،وهو بهذا لا يتحمل كلفة النقل كما لو تم نقله من أجل استهلاكه في ألمانيا أو اليابان مثلا، علماً أن كلفة النقل تعادل نحو ثلث السعر النهائي للغاز. وأخيراً، واستناداً إلى هذا المنطق تمكنت السعودية – وقد أحسنت صنعاً – من إقناع منظمة التجارة العالمية، خلال الحوارات المضنية لدخولها كعضو بتلك المنظمة، بأن منتجاتها الصناعية المستندة إلى الغاز السعودي كمصدر طاقة أو كمادة أولية إنما هي رخيصة بطبيعتها نتيجة لرخص الغاز المستعمل وليس نتيجة لدعم الأسعار، علماً أن منظمة التجارة العالمية لا تقبل بدخول أسواق الدول الأعضاء منتجات مدعومة الأسعار لأن ذلك يؤسس لمنافسة غير عادلة. وتتعرض عادة المنتجات مدعومة الأسعار في أسواق الأعضاء – وهي الأسواق الأهم والأكبر في العالم لكونها تستحوذ على التجارة العالمية – إلى رسوم جمركية إضافية تعادل مقدار الدعم. ونتيجة لرخص الغاز السعودي (٧٥ سنتا لكل ألف قدم مكعب أو ما يقارب مليون وحدة حرارية بريطانية) أصبحت المنتجات السعودية البتركيمياوية تغزو أسواق أوربا وأمريكا واليابان رغم كون تلك الدول رائدة في الصناعات الكيمياوية والبتركيمياوية.

والآن تأتي شركة شل بوسيلة أوبأخرى لتقنع وزارة النفط العراقية من خلال الاتفاقية موضوعة البحث ببيع الغاز الخام المنتج من الحقول المذكورة إلى الشركة المشتركة، شركة غاز البصرة (BGC)، بالأسعار العالمية – وهي عملية مغرية لمن لا عقل له ولكنه سم مدسوس في عسل – لكي تقوم تلك الشركة بمعالجة الغاز النفط وبيع الغاز الجاف الناتج من المعالجة إلى العراق بالأسعار العالمية أيضاً. لقد حذرتُ شخصياً من هذا الفخ مراراً وتكراراً في وسائل الإعلام، كما حذرت لجنة النفط والغاز في مجلس النواب العراقي السابق، إلا أن اللجنة تلك كانت مغلوبة على أمرها بسبب اصطفافات القوي لصالح وزير النفط السابق. ولقد حذرتُ أيضاً ذلك الوزير في مؤتمر الكندي الهندسي المنعقد في فندق الرشيد ببغداد في تشرين الثاني ٢٠٠٨، وكذلك حذرته في ندوة خبراء النفط والاقتصاد التي انعقدت بفندق الرشيد أيضاً في شباط – آذار ٢٠٠٩ من أجل "مراجعة شاملة حول السياسة النفطية في العراق"، وقد أجابني السيد الوزير في إحدى أمسيات تلك المناسبة بأن "لا خلاف بيننا وبينك بهذا الشأن، وإن كان هناك اختلاف فإنه ظاهري وبالكلمات والتعابير فقط، وما عليك إلا الانتظار". أقول والآن تأتي شركة شل إلى الاقتصاد العراقي المشرف على الموت، ليس لشد أزره ومساعدته على النهوض، وإنما – وبمساعدة مسؤولين عراقيين – لتطلق عليه رصاصة الرحمة!

لا توقعوا بلدكم بالفخ!

أولاً:- تم اشتقاق معدل السعر العالمي للغاز الجاف من معدل سعر زيت الوقود- على أساس المكافئ الحراري – الذي،بدوره، يعادل ٧٤٪ من معدل سعر النفط الخام "برنت". وبناءً على تلك الصيغة ومعدل ٧٥ دولارا لبرميل خام برنت يكون سعر الغاز ٩،٥٨ دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU).

ثانيا:- يكون سعر الغاز الجاف المجهز من شركة غاز البصرة إلى وزارة النفط ٣٣،٦٪ من السعر العالمي، أي ٣،٢٢ دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويكون سعر الغاز الجاف المجهز من وزارة النفط إلى السوق المحلية ١،٠٤ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أي أن الحكومة العراقية ستقدم دعماً قدره ٢،١٨ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مجهزة إلى السوق المحلية.

ثالثاً:- إن سعر ٧٥ دولارا لبرميل برنت يبدو واطئاً قياساً بمستوى الأسعار بالوقت الحاضر، وإن ١٠٠ دولار للبرميل هو الأنسب. في هذه الحالة سيرتفع السعر العالمي للغاز الجاف إلى ١٢،٧٧ دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويرتفع سعر الغاز الجاف المجهز من شركة غاز البصرة إلى وزارة النفط إلى ٤،٢٩ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويرتفع سعر الغاز المجهز إلى السوق المحلية إلى ١،٣٩ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وبذلك سيرتفع مقدار الدعم إلى ٢،٨٨ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

رابعا:- إن سعر الغاز الخام المجهز من وزارة النفط (شركة غاز الجنوب) إلى شركة غاز البصرة يلفه نوع من الغموض المتعمد. ذلك أن موجز العقد المقدم من قبل وزارة النفط يقول بأن سعر الغاز الخام يمثل عشر إجمالي إيارادات المشروع. ولا يُعرف بالضبط كيف تم التوصل إلى هذه الصيغة ولماذا وكيف يقارن هذا السعر مع السعرالعالمي الحقيقي للغاز الخام. فإذا افترضنا أن الغاز العراقي الخام سيجهز إلى شركة غاز البصرة بالسعر العالمي، وهو سعر يحدده بصورة رئيسية سعر النفط العالمي (خام برنت مثلا) ثم نسبة الكبريت في الغاز وحجم السوائل النفطية المتوفرة به ونوعيتها، فكيف تتحمل شركتا شل ومتسوميشي ٤٩٪ من كلفة تخفيض سعر الغاز الجاف المجهز إلى وزارة النفط بمقدار ٣٣،٦٪؟ أما إذا بيع الغاز الخام إلى شركة غاز البصرة بأقل من السعر العالمي وهذا ما يبدو واضحا بغياب العقد وملحقاته وتفاصيله، فكيف يُسمح لشركتي شل ومتسوبيشي بالاستفادة من السعر المخفض مع تصدير ٤٩٪ من الغاز الجاف بالأسعار العالمية؟ أضف إلى ذلك الغموض إننا ما زلنا لا نعرف ماذا سيحدث للسوائل النفطية المستخلصة، وهي ذات أهمية اقتصادية كبيرة.

خامسا:- نظراً للغموض الشديد الذي يلف عملية شراء الغاز الخام فإن منظمة التجارة العالمية ستفترض بأن العراق يبيع الغاز الخام إلى شركة غاز البصرة بالأسعار العالمية وأن العراق يشتري الغاز الجاف من شركة غاز البصرة بالأسعار العالمية أيضاً. وفي هذه الحالة فإن مقدار الدعم الذي يقدمه العراق إلى الغاز الجاف المستهلك محليا هو ٨،٥٤ دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية على أساس ٧٥ دولاراً لبرميل خام برنت، ويرتفع ذلك الدعم إلى ١١،٣٨ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية على أساس ١٠٠ دولار لبرميل خام برنت.

سادسا:- على أية حال، ومهما كانت قيمة الدعم التي ستتراوح بين ٢،١٨ دولاراً كحد أدنى و١١،٣٨ دولاراً كحد أعلى لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، فإن المنتجات العراقية المستندة إلى الغاز المدعوم كمصدر طاقة أو كمادة أولية ستصبح أغلى من مثيلاتها في الأسواق بمقدار الرسوم الجمركية المضافة والمعادلة لمقدار الدعم، وبذلك ستخسر تلك المنتجات تنافسيتها أو ميزتها النسبية وستتعرض إلى الكساد. إن هذا الأمر سيكون سببا رئيسيا لمنع الاستثمار الأجنبي المباشر من دخول العراق – إضافة لعدم توفر البيئة المؤاتية – للمشاركة في الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية، والعراق بأمس الحاجة لها. بالمقابل، وبسبب تسعير الغاز السعودي بنحو ٧٥ سنتا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية – دون تقديم أي دعم – نرى أن أفضل الشركات العالمية قد دخلت السعودية للمشاركة في الصناعات المستندة إلى الغاز السعودي، جالبة معها المال والتكنولوجيا وفنون الإدارة الحديثة، حتى أصبحت الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابك (SABIC) واحدة من الشركات العالمية الرائدة في صناعة الكيمياويات والبلاستيكيات والأسمدة والبوليمرات والمعادن، تتولى توريد هذه المنتجات لشركات الصناعات التحويلية حول العالم، وأكبر شركة صناعية غير بترولية بالشرق الأوسط.

سابعا:- جاء في الموجز إن العراق سيحصل خلال مدة المشروع على عوائد مالية (بضمنها الضرائب والرسوم مطروحا منها مبلغ الدعم) مجموعها ٣١،١٣٨ مليون دولار، مقابل استغلال كامل الغاز المنتج من حقول الرميلة والزبير والقرنة (١) لمدة ٢٥ سنة قابلة للتمديد. وذلك يعني أن معدل العوائد المالية التي ستدخل الميزانية العراقية ستكون نحو ١،٢٤٥ مليون دولار سنويا، أو أقل من ١،٢٥ مليار دولار سنويا. إن هذا المبلغ تافه جدا إذا ما قورن مع العوائد السنوية الناتجة من تصدير النفط حاليا، فكيف إذا صعد إنتاج العراق من النفط إلى ثلاثة أضعاف ما ينتجه حاليا؟ بل أن هذا المبلغ هو أقل حتى مما يسرقه "الحبربش" من العراق سنويا!!! فلماذا يُراد توريط العراق بهذا العقد، وهو كما أوضحنا، مؤذ جداً إذ سيؤدي إلى خنق الصناعات العراقية وإعاقة عملية إعادة بناء الاقتصاد العراقي وتنويع مختلف قطاعاته وتنميتها من أجل تخليص العراق من الاعتماد الذي يكاد يكون كليا في الوقت الحاضر على الصادرات النفطية، أي، بمعنى آخر، تخليص العراق من كونه دولة ريعية؟

ثامنا:- لا بد من التذكير هنا أن العراق يملك ثالث احتياطي نفطي مثبت بالعالم، أي يأتي بعد السعودية وإيران، هذا إذا التزمنا بما هو منشور في هذا المجال، ولكن العراق، كما هو معروف، لم ينجز أي استكشافات جدية في أراضيه منذ نشوب الحرب مع إيران في سنة ١٩٨٠. إذ ما زالت هناك المئات من التراكيب الجيولوجية الواجب دراستها، وهناك احتمال كبير بأن الاحتياطيات النفطية التي ستكتشف تعادل ضعف ما هو مكتشف حاليا. إن كل هذا يعني أن العراق دولة نفطية بامتياز، أي مصدّرة للنفط وليس دولة غازية، وسيبقى دولة مصدّرة للنفط لعشرات السنين في المستقبل. من جانب آخر نجد أن الغاز ينافس النفط، بل يفضل عليه في توليد الطاقة الكهربائية نظراً لنظافته وصداقته للبيئة. أضف إلى ذلك إن وحدة الكهرباء المتولدة من حرق الغاز هي أرخص من مثيلتها المتولدة من حرق النفط في حالة استعمال الطوربينات الغازية ذات الدورة المدمجة أو المغلقة (CCGT)، وهي أكثر كفاءة من الطوربينات البخارية المستعملة مع النفط. إن كل هذا يعني أنه من الأفضل بكثير استعمال الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية بدلا من النفط لكون الغاز أفضل من النفط بيئيا واقتصادياً، أي أنه من الأفضل للعراق حرق الغاز محليا لتوليد الطاقة الكهربائية بدلا من حرق زيت الوقود (نلاحظ هنا أن وزارة الكهرباء تفعل العكس، وهذا ناتج من قلة دراية المسؤولين وربما لامبالاتهم). قلنا أن الغاز ينافس النفط في مجال توليد الطاقة الكهربائية، فكل ٥،٦٠٠ قدم مكعب من الغاز يقوم العراق بتصديرها سيقلل الطلب العالمي على النفط بمقدار برميل واحد من النفط. فإذا كانت شركة غاز البصرة ستصدر، مثلاً، ٥٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً فإن الطلب العالمي على النفط سيهبط بمقدار ٩٠ ألف برميل يومياً. ونظراً لأن منظمة أوبك تقوم مقام المجهز الأخير للطلب العالمي على النفط، فإن الطلب على نفط أوبك سيهبط بنفس المقدار. وبما أن حصة العراق المتعارف عليها هي ١٤،٥٪ من الطلب الكلي على نفط أوبك، فإن الطلب على النفط العراقي سيهبط بمقدار ١٣،٠٥٠ برميلاً يومياً أو نحو ٤،٨ مليون برميل سنوياً، ما يكبد العراق خسارة مالية قدرها نحو ٤٨٠ مليون دولار سنوياً. من كل هذه الحسابات أريد القول بأن تصدير الغاز العراقي بدلاً من استغلاله محلياً، إضافة إلى أثره التدميري لنهضة العراق الاقتصادية، ينتج عنه تلويث البيئة العراقية وتوليد طاقة كهربائية أغلى، نظرا لاستعمال زيت الوقود بدلاً منه في توليد الطاقة الكهربائية. أضف إلى ذلك أن تصدير الغاز، وهو المنافس التقليدي للنفط، سيؤدي إلى الإضرار المالي بالعراق كما تم حسابه أعلاه.

تاسعاً: من الناحية القانونية، ظهرت مذكرةً إلى العلن صادرة من مستشار رئيس الوزراء للشؤون القانونية، الدكتور فاضل محمد جواد. وبموجب مطالعته القانونية يبدو أن المستشار رفض عقود إنشاء شركة غاز البصرة جملة وتفصيلاً لتعارضها مع العديد من مواد قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧. وقد بين الدكتور المستشار – إضافة إلى تعارض تلك العقود مع القوانين العراقية – إن مجالات الاستثمار (الخاص) سواء كان وطنياً أو أجنبياً في القطاع النفطي محددة حصراً في الوقت الحاضر في مجال تصفية النفط الخام وفي مجال استيراد وبيع المشتقات النفطية، وإن الغاز العراقي ليس مجالاً للاستثمار الوطني الخاص، ناهيك عن الاستثمار الأجنبي. لم يأت ذكر لهذه المطالعة ضمن الموجز الذي قدمته وزارة النفط، ولا يُعرف كيف سُوّيت تلك المسائل القانونية الخلافية.

مناشدة وتحذير

أخيراً أود أن أذكر بأن هذا العقد غير متوازن، فهو يميل بشدة لصالح الشركات. وهنا أناشد أخوتي في لجنة النفط والغاز – بصفتهم ممثلي الشعب العراقي في هذا الوقت – بضرورة أخذ الحيطة والحذر والتوصية إلى مجلس النواب الموقر بعدم المصادقة على هكذا عقد. ذلك أنه يضر ضررا بليغا بالعراق ويحرمه من الإفادة من الميزة النسبية الناشئة عن رخص الغاز في أعادة بناء الاقتصاد العراقي وتطويره. أما إذا تم، لسبب أو لآخر، تمرير هذا العقد والمصادقة عليه فإن العراق في حالة استكانة شعبه سيبقى فقيرا، معتمدا دوما على ما تدره صادرات النفط من أموال لاستيراد البضائع المصنعة من دول الجوار وكذلك استيراد منتجاتها الزراعية، ولربما هذا ما تريده هذه الدول من العراق، وهو أن يبقى دولة ريعية ضعيفة متخلفة تابعة للغير، لا تملك ألا بيع النفط واستيراد ما تحتاجه من بضائع مصنعة ومنتجات زراعية من دول الجوار. نعم، تريد تلك الدول أن يبقى العراق نهبا لكل من هب ودب من اللصوص، لا يعرف كيف يوفر أبسط الخدمات الأساسية للمواطنين رغم مرور أكثر من ثماني سنوات على سقوط النظام السابق، ولا يعرف كيف يبني محطات كهربائية لتلبية ما يحتاجه شعبه المظلوم من كهرباء، ولا يعرف كيف يبني مصافي لتلبية حاجات الشعب من المشتقات النفطية بدلا من استيرادها من الخارج، بل عليه بدلا من ذلك الامتثال لتلبية ما يُطلب منه ويُملى عليه، ومن بين تلك المطالب تصدير الغاز من جهة ثم استيراده من إيران من جهة أخرى – وهذا ما وافق عليه مجلس الوزراء مؤخرا – لكي ينطبق عليه المثل العراقي الدارج "يبيع تمر ويشتري خرمة".

ولكن الشعب العراقي العظيم كعادته لن يستكين. ففي حالة أذا كان العراق مكرها لسبب أو لآخر على قبول هذا العقد الأخرق نتيجةً لظروف غير طبيعية يمر بها الآن، فإنني على يقين بأن هذا العقد لن يدوم وسيُرفض من قبل الشعب حال تبدل الأوضاع الراهنة. كنت أعتقد أن شركة شل تعلمت من تجربتها السابقة في سخالين حين تمكنت في سنة ١٩٩١ من استغلال ضعف إدارة الرئيس يلتسن والفوضى العارمة التي كانت تلف روسيا آنذاك، واقتطفت خلال تلك الفوضى عقداً يميل بشدة لصالحها. ولكنها، وبعد تحسن الأوضاع السياسية في ظل الرئيس بوتين، اضطرت إلى التخلي عن الحصة الأكبر (٥١٪) لصالح شركة الغاز الروسية غازبروم (Gazprom). ولكن يبدو أن شل لم تتعلم من تلك التجربة، مع شديد الأسف، فهي تحاول جاهدة تكرار نفس التجربة مع العراق ولكن بطريقة أسوأ وأحقر كثيرا من سابقتها. غير أن الشعب العراقي سوف لن يستكين حين يكتشف حقيقة ما قامت به هذه الشركة. وستتعرض شل لصدمة كبرى حين يتولى شؤون العراق ساسة وطنيون يضعون مصلحة البلاد فوق كل اعتبار.

٢٠١١/٨/١٤